قواعد التوجيه في النحو

م.د. محمود عبد الستار حردان
ديوان الوقف السني / دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية /
مدرس أقدم في ثانوية الشيخ عبد العزيز السالم الاسلامية في الفلوجة

Grammatical Directives

Mahmood Abdulsattar Hardan
Sunni Endowment /DiwanDirectorate of
IslamicEducation/Senior Instructor, Sheikh Abdul Aziz Salem
Islamic High School, Fallujah
mahmoodhardan3@gmail.com

المستخلص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، اما بعد ف ويُعدُّ علم النحو من أهم علوم اللغة العربية، إذ يهتم بضبط أواخر الكلمات وبيان وظائفها داخل الجملة، مما يساعد على فهم المعاني فهمًا صحيحًا من الموضوعات المهمة في هذا العلم قواعد التوجيه في النحو ، وأول من أطلق هذه التسمية هو الدكتور تمام حسان، وأوردتُ تعريفه ، وبينتُ سبب تسميتها بهذا الاسم ، وذلك لارتباطها بالتعليل وتوجيه الأحكام النحوية عند التأويل، وعرضتُ بعد ذلك لتطور ونشأة مسمى (قواعد التوجيه)، وكانت بدايتها مع بداية نشأة (التعليل النحوي) لارتباطها به، ثم استعرضتُ التسميات التي كانت تسمى بها (قواعد التوجيه) قديمًا عند ابن الانباري، وابن هشام، والسيوطي، وصولاً إلى بيان الفرق بين قواعد التوجيه، وبين قواعد الأبواب النحوية، وذكرتُ المصادر التي يكثر فيها ذكر (قواعد التوجيه)، وهي كتب الخلاف النحوي، وبدرجة أقل كتب الشروح، وتناولتُ عددًا من هذه القواعد، ولمقتضيات البحث العلمي فقد جاء بحثي هذا على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، كان المبحث الاول التعريف بقواعد التوجيه، والثاني: تسمية (قواعد التوجيه)، اما المبحث الثالث فكان قواعد عامة، وختمت البحث بخاتمة فيها أهم النتائج والتوصيات.
الكلمات المفتاحية (النحو، قواعد التوجيه، اللغة العربية)

Abstract

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and peace and blessings be upon our Master Muhammad, and upon his family and all his companions. To proceed:Arabic grammar (An-Nahw) is considered one of the most essential sciences of the Arabic language, as it focuses on regulating word endings and explaining their functions within a sentence, which facilitates a correct understanding of meanings. Among the significant topics in this science are the "Rules of Grammatical Directing" (Qawa'id al-Tawjih). The first to coin this term was Dr. Tammam Hassan. I have cited his definition and clarified the reason behind this naming, which stems from its association with grammatical justification (Ta'lil) and the directing of grammatical judgments during interpretation (Ta'wil).Following this, I presented the development and origin of the term "Rules of Grammatical Directing." Its beginnings coincided with the emergence of "Grammatical Justification" due to their close connection. I then reviewed the ancient designations given to these rules by Ibn al-Anbari, Ibn Hisham, and al-Suyuti, leading to an explanation of the difference between the "Rules of Grammatical Directing" and the "Rules of Grammatical Chapters." Furthermore, I highlighted the sources where these rules are most frequently mentioned, namely the books of grammatical disputes and, to a lesser extent, the commentary books (Al-Shuruh), while addressing several of these rules.To meet the requirements of scientific research, this study is structured into an introduction, three main sections, and a conclusion. The first section defines the Rules of Grammatical Directing; the second explores the naming of these rules; while the third covers general rules. Finally, the research concludes with key findings and recommendations
Keywords (Grammar, directive rules, Arabic language)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله الذي علَّم بالقلم، علَّمَ الإنسانَ ما لم يعلم، ومنحهُ اللسانَ فهو من خيرِ النِّعَم، وأمكنه القدرة في التعبير عن مكنوناتِ نفسه، بمختلف لغاته، وقد خصَّ من بين هذه اللغات لغة العرب التي شرَّفها بأنْ أنزلَ بها أفضلَ الكُتب، وبعثَ مِن أهلها أشرفَ الرُّسلِ مُحمَّدًا الذي أرسله رحمةً للعالمين، صلى الله عليه وعلى آلهِ وصحبه أجمعين.

أمَّا بعدُ

تُعدُّ اللغة العربية من أعرق لغات العالم وأكثرها ثراءً وجمالًا، وقد حظيت بمكانة عظيمة لأنها لغة القرآن الكريم، مما جعل العلماء يولونها اهتمامًا كبيرًا، فدرسوا قواعدها ووضعوا أسسها للمحافظة على سلامتها من اللحن والخطأ. ويُعدُّ علم النحو من أهم علوم اللغة العربية، إذ يهتم بضبط أواخر الكلمات وبيان وظائفها داخل الجملة، مما يساعد على فهم المعاني فهمًا صحيحًا

ومن الموضوعات المهمة في هذا العلم قواعد التوجيه في النحو ، وأول من أطلق هذه التسمية هو الدكتور تمام حسان، وأوردتُ تعريفه بقوله: «المقصود بقواعد التوجيه: تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية التي تستعمل لاستنباط الحكم»، وبينتُ سبب تسميتها بهذا الاسم ، وذلك لارتباطها بالتعليل وتوجيه الأحكام النحوية عند التأويل

وعرضتُ بعد ذلك لتطور ونشأة مسمى (قواعد التوجيه)، وكانت بدايتها مع بداية نشأة (التعليل النحوي) لارتباطها به، ثم استعرضتُ التسميات التي كانت تسمى بها (قواعد التوجيه) قديمًا عند ابن الانباري، وابن هشام، والسيوطي.

وصولاً إلى بيان الفرق بين قواعد التوجيه، وبين قواعد الأبواب النحوية، وذكرتُ المصادر التي يكثر فيها ذكر (قواعد التوجيه)، وهي كتب الخلاف النحوي، وبدرجة أقل كتب الشروح، وتناولتُ عددًا من هذه القواعد..

المبحث الأول

التعريف بقواعد التوجيه

أولا: مفهوم القواعد:

لغة: من معاني القواعد في اللغة جمع قاعدة (بالهاء)، فهي فاعلة، من: قَعدة، والقواعد: الأساس، ومعنى القاعدة: أصل الأُس، وقواعد البيت أساسه، وقد جاءت في القرآن الكريم بهذا المعنى، وهو الثبات، وأساس الشيء في قوله تعالى: **{وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ}** (سورة البقرة، من الآية: ١٢)، وقوله تعالى: { فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ}(سورة النحل، من الآية: ٢٦)

والقواعد أيضا: جمع قاعد (بغير هاء) وهي المرأة الكبيرة المسنة، يقول الزجاج: «القواعد أساطين البناء ليرتكز عليها»، وقواعد الهودج: الخشبات التي يستند عليها.

ونستطيع القول: بأنَّ معنى القواعد هي أساس كل شيء على وجه الثبوت (الصحاح: ٢/ ٥٢٥- ٥٢٦؛ ولسان العرب: ٣/ ٣٦١)

وأما اصطلاحًا: فلها تعريفات عدة، ومن هذه التعريفات:

منها ما أورده الشريف الجرجاني بأنَّها: «قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها»(التعريفات: ١٧١)، أي: معناها هي الحكم الكلي الذي ينطبق على ما يندرج تحته من جزئيات وأشياء فرعية تفصيلية، فهي القانون لهذه الجزئيات.

أما المُحدثون فجاءت تعريفاتهم مطابقة لما جاء به الجرجاني، إن لم تكن شرحًا لتعريفه. ففي تعريف لها هي: «مقولة ثابتة تنطبق على جميع أفراد الجنس أو أجزائه التي تتناولها»(القاعدة النحوية تحليل ونقد: ٢٥.)

ومما سبق نصل إلى مفهوم القاعدة بأنها: الأحكام الكلية التي تندرج تحتها الجزئيات الفرعية بأمر جامع بينها، بحيث تصبح هذه الأحكام القانون الذي يحكمها.

أما مفهوم القاعدة النحوية: فلم يكن هذا المصطلح شائعًا عند القدماء، وهذا لا يعني أنَّ مفهوم القاعدة النحوية غير موجود، بخلاف المصطلح؛ فقد استعمل النحويون مصطلحات أُخرى قاصدين بها القاعدة النحوية، ومن هذه المصطلحات: مصطلح (الأصل).

فالمتصفح لكتاب (الأُصول في النحو) لابن السرَّاج يرى في الغالب أنَّه قواعد وأحكام مرتبة على (الأبواب النحوية)، وقد سمَّى كتابه (الأُصول)، وذلك يدلُّ على أنَّ الأصل عنده هو القاعدة.

بينما يرى ابن الأنباري أنَّ القياس على النصوص القليلة والشاذة في بابها النحوي، يؤدي إلى خلط الأُصول بغيرها، فيقول: «ففي كل ما جاء شاذًّا مخالفًا للأصول والقياس وجعلناه أصلًا لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يُجْعَل ما ليس بأصل أصلًا»(الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٥٦.)

كذلك من النحويين من أورد مصطلح (المقاييس)، وقصد به القاعدة، وقد أورد السيوطي تعريفًا للنحو، قائلاً: «النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها» (الاقتراح: ٣٤)

فقصد بـ(المقاييس): هي القواعد المستخرجة من استقراء كلام العرب.

فلم يتحدث النحويون عن القاعدة كمصطلح، إنَّما وضعوا حدوده المعرفية بنفس المفهوم ضمن تطبيقاتهم فيما يتعلق بالأحكام النحوية، لغلبة الجانب العملي على النظري، وقد كان مفهومهم لهذا المصطلح بأنَّه القوانين الثابتة، أو الأحكام الكلية والجزئية ضمن النظام التركيبي للغة، وتكون معيارًا يقاس عليه الكلام.

وبمعنى آخر: فإنَّ القاعدة النحوية: هي مجموعة من المقولات النظرية التي تمثل صورًا لنظام النحو التركيبي، وتعد القانون أو المعيار الذي ينبغي القياس عليه (القاعدة النحوية: ٢٦ –٢٨)

ثانيًا: تعريف التوجيه:

معنى التوجيه لغةً:

التوجيه مصدر من الفعل (وجَّه)، والوجه معروف، والجمع: وجوه. والوجه والجهة بمعنى واحد، وقد قيل: هذا وجه الرأي، أي: هو الرأي نفسه، ووجه الشيء: مستقبله (الصحاح: ٦/ ٢٢٥٥؛ ولسان العرب: ١٣/ ٥٥٥.)، ويقال: وجهت الريح الحصى توجيهًا: إذا ساقته، والرجل إذا كبر سِنُّه يقال عنه: قد توجه (لسان العرب: ١٣/ ٥٥٨)، ووجَّه الشيء توجيهًا: أرسله، والوجه من الكلام: السبيل المقصود منه، فنقول: وجهت الكلام توجيهًا، أي: قصدت به ما أبتغيه(القاموس المحيط: ١/ ١٥٠.)

اصطلاحًا:

قبل أنْ ندخل في المراد من اصطلاح (قواعد التوجيه)، نرى أنَّ من تمام اكتمال الصورة هو أنْ نبين مصطلح التوجيه مجتزءًا عند النحويين، فالتوجيه يتضمن معنى الوجه عند النحاة، وهو الحكم النحوي الذي يتعلق بالحالة الإعرابية، كارتفاع الكلمة لأنَّها فاعل، أو مبتدأ، أو ما شابه ذلك، وكذلك في حالة النصب والجر، فالحالة الإعرابية متعلقة بالحكم النحوي.

وما تقدم يمكن أنْ يكون المراد به: الوجه الإعرابي.

ولم يقتصر النحويون على هذا المعنى، فيتردد هذا اللفظ ويقصد به معانٍ مختلفة:

- قد يقصدون بالوجه الأَولى والأفضل. وقد أورد سيبويه في سؤاله الخليل عن قوله: (إنْ تأتني فتحدثني أُحدِّثكَ)، و(إنْ تأتني وتحدثني أُحدثك)، فيجيبه: هذا يجوز، والجزم الوجه (الكتاب: ٣/ ٨٣.)

- وقد يطلقونه ويريدون به: الوجوه المستعملة في اللفظة الواحدة، فقد ذكر ابن السرَّاج الوجوه التي تستعمل في (رُبَّ) ثلاثة وجوه:

الأول: دخولها على الاسم الظاهر النكرة، فتعمل فيه وفي صفته، نحو: (رُبَّ رجل ظريف).

الثاني: دخولها على المضمر بشرط التفسير، فينصب الاسم الواقع بعد المضمر بالتفسير، نحو: (رُبَّهُ رجلاً).

الثالث: أنْ توصل ويُستأنف ما بعدها، وتُكفُّ عن العمل، نحو: (رُبَّما قام زيدٌ)، و(رُبَّما زيدٌ قامَ)(الأُصول في النحو: ٤١٨- ٤١٩.)

فيتبين لنا مما سبق أنَّ التوجيه النحوي يتضمن الأحكام النحوية المختلفة، وما يرافقها من مواضع وأوجه إعرابية.

فلم يقتصر التوجيه على بيان الحالة الإعرابية، وإنما شمل كل ما يتعلق بالحكم النحوي.

وللتوجيه النحوي أكثر من تعريف:

فعرفه أحدهم بقوله: «يمكن أنْ نقول إنَّ معنى التوجيه النحوي: هو تحديد دليل، أو تحديد سبب، أو تحديد مخرج لأي مسألة»(تعدد التوجيه النحوي: ٢٢.)

وقد عرَّف الأُستاذ الدكتور تمَّام حسّان التوجيه تعريفًا موجزًا متكاملاً، بقوله: «التوجيه: تحديد وجه ما للحكم، والحكم هو الركن الرابع من أركان القياس».

فهو لم يحدد في قوله الحكم حكمًا إعرابيًا أو غيره، وإنَّما جاء ذلك على وجه الإطلاق، وأكَّد ذلك بقوله: «والحكم هو الركن الرابع من أركان القياس»(الأُصول: ٢٠٦.)

فكأنه يقصد بقوله هذا أنَّ لإطلاقنا لفظ الحكم هو شامل لعدة أحكام، منها: الحكم الذي هو الركن الرابع من أركان القياس.

ويمكن أنْ نقول: التوجيه هو تحديد الوجه النحوي للحكم، وهذا الحكم يشمل الركن الرابع من القياس.

أو الأحكام التي تتضمن وجهًا واحدًا أو أكثر، وما يتعلق بذلك من تعليل أو استدلال أو تأويل.

وقد ذكر تمّام حسان بأنَّ الوجه النحوي قد يأتي وجه استدلال، وقد يأتي وجه تأويل، وعليه يكون التوجيه قسمان: استدلالي، وتأويلي.

فالتوجيه الاستدلالي يكون على وجه السماع أو القياس، ففي السماع يقال: (في الصيف ضيعتِ اللبن) فتكسر التاء هنا حتى وإن كان المخاطب مذكرًا، ووجه الكسر في التاء؛ لأنَّه هكذا سمع من العرب، وان الأمثال لا تتغير. ووجه الاستدلال في القياس يكون بحمل لفظ على لفظ، أو لفظ على معنى، وإمَّا أنْ يكون عن طريق التعليل بعلّة، ويكون الوجه حينئذٍ وجه تعليل.

أما الوجه التأويلي: فيكون بإرجاع النص المراد تأويله إلى الأصل، وهذا الأصل إما قريب ظاهر بحيث لا يتبادر إلى الذهن غيره، وعندها يسمى التوجيه التأويلي بـ(الرد). أو يكون الأصل مُلبسًا وممتنعًا غير ظاهر، فيلزم تأويله من قبل النحوي؛ ليبرر النص ويصونه عن المخطّئين، ويسمى في هذه الحالة بـ(التخريج)، فبذلك تصبح معاني الوجه متعددة، كالسماع، والحمل، والتعليل، والرد، والتخريج (الأُصول: ٢٠٦– ٢٠٧.)

وبعد أنْ بيَّنا معنى التوجيه لغة واصطلاحًا، فلا بُدَّ لنا من تعريف وبيان مصطلح (قواعد التوجيه) الذي هو عنوان هذا الفصل ومحوره.

ثالثًا: تعريف مصطلح قواعد التوجيه:

فالنحويون عندما كانوا يوجهون آراءهم في المسائل، لم يصدروا ذلك عن رأي شخصي، أو ميل فردي، أو ذكاء حُرّ؛ وإنما كانوا يقيدون أنفسهم بقواعد عامة، ويجتهدون في العثور على قاعدة تنطبق على مسألة معينة، ليبدوا رأيًا موافقًا لما جاء في هذه القاعدة، وقد اصطلح على هذه القواعد باسم (قواعد التوجيه).

ويعد تمَّام حسَّان أول من أطلق هذه التسمية، ويذكر لها تعريفًا فيقول: «المقصود بقواعد التوجيه: تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية التي تستعمل لاستنباط الحكم».

وقد يختلف النحويان في المسألة الواحدة بناءً على اختلافهما في اختيار القاعدة التي استند في حكمه عليها، فقد يرى أحدهما صحة رأيه على قاعدة ما، ويذهب الآخر أنَّ الأصح هو اختيار قاعدة أُخرى لهذه المسألة (الأُصول: ١٨٩- ١٩٠؛ وأُصول النحو (محمد سالم): ٤٥٣.)

وقد ذكر تمام حسان سبب تسمية هذه القواعد بقوله: «وإنَّما آثرت أنْ أُسميها بـ(قواعد التوجيه)، وذلك لارتباطها بالتعليل، وتوجيه الأحكام عند التأويل، وعلى اعتبار وجه منها أولى من الآخر بالقبول إلى أنْ يصلح الألف واللام، فيسمى (الوجه)، أي: لا أفضل منه، وكذلك يسمى بـ(المختار)، أو (الراجح)» (الأُصول: ١٩٠.)

المبحث الثاني

تسمية (قواعد التوجيه)

أولاً: نشأة وتطور مسمى (قواعد التوجيه):

يمكن القول إنَّ نشأة هذه القواعد بدأت مع بدايات التعليل النحوي، وقد عرفنا سابقًا أنَّ تمام حسان قد ذكر أنَّ السبب الذي دعاه إلى تسمية هذه القواعد هو لارتباطها بالتعليل وتوجيه الأحكام، وهذا يرشدنا إلى أنَّ بداية نشأتها كانت مترافقة مع التعليل، ومعنى قوله: إنَّ النحويين عند تعليلهم لحكم ما، فكثيرًا ما يستندون لقاعدة من قواعد التوجيه، فهم: «في الوقت الذي يضعون فيه القواعد يبررون هذه القواعد، ويجعلونها ترتكز على دعائم محدودة من الأهداف... فأسلمت بالضرورة إليها بعد أنْ صاغت أُسسها، وهكذا نشأ التعليل النحوي»(أصول التفكير النحوي: ١٦٢.)

وهذا أيضا يمكننا من القول: انهما نشئا في وقت متقارب، وقد عرفنا أنَّ هذه النشأة كانت في بدايتها، واتسمت هذه المرحلة من مراحل النشأة، فكانت لا تعدو كونها إشارات هنا وهناك، لتفسير بعض هذه القواعد هنا وهناك، فتتمثل في بعض قواعد الرفع والنصب وتعليلها على بعض النصوص المنقولة عن العلماء الأوائل في كتاب سيبويه (الكتاب: ١/ ٢٧٩.)

ومن الجدير بالذكر أنَّ هذه البدايات كانت تقتصر على القضايا الجزئية، والمسائل الفرعية، فلا يتعدى أنْ يكون تعليلاً، أو تفسيرًا لقاعدة رفع أو نصب من القواعد الجزئية كما ذكرنا.

وتشعَّب هذا التعليل بشكل تفصيلي ليشمل أبوابًا عديدة من أبواب النحو ليتجلى بصورة أكثر اكتمالاً عند سيبويه، مرورًا بالمبرد. ومن ذلك ما ذكره سيبويه في بناء اسم (لا) النافية للجنس، وعلل ذلك بأنَّها مركبة مع اسمها، بقوله: «لأنَّها جعلت وما عملت فيه

بمنزلة اسم واحد، نحو خمسة عشر»(الكتاب: ٢/ ٢٧٤) ونجد المبرد يذكر تعليلاً لرفع الفعل المضارع، وذلك لوقوعه موقع الاسم (المقتضب: ٣/ ١٨٠.)

والمتتبع لكتب سيبويه والمبرد على سبيل المثال يجد مواطن كثيرة للتعليل منثورة بين الأبواب النحوية.

أما كتاب الأُصول لابن السرَّاج، وما تلاه من مؤلفات، فقد تطور فيها التعليل النحوي تطورًا ملحوظًا متأثرًا ببقية العلوم والثقافات، كالطب، والهندسة، وكثرة الكتب المترجمة عن الثقافات الأُخرى، وانتشار علوم الفلسفة والمنطق، وهذا كله لا يخلو من تأثير على علوم العربية (تقويم الفكر النحوي: ١٠٩.)

وفي هذه الفترة من تطور التعليل ظهرت العلة القياسية، والتي تهدف إلى ربط الظواهر بعضها ببعض، وقد أورد ذلك الزجَّاجي بحديثه عن العلة القياسية في السؤال لمن قال: (نصبتَ زيدًا بـ"إنَّ")، في نحو: (إنَّ زيدًا قائمٌ)، لِمَ وجبَ أنْ تنصب "إنَّ" الاسم؟ ويذك الجواب في (إنَّ وأخواتها) شابهت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه، فأُعملت إعماله.

وقد برز في هذا الطور ما أطلقوا عليه بـ(العلة الجدلية)، وهو (تعليل العلة)، وقد ذكرها الزجاجي أيضا في باب (إنَّ) بقوله: من أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شُبِّهَتْ؟ إلى أنْ يُنهي قوله: وهذه العلل تبين التفكير العقلي والمنطقي لدى هؤلاء العلماء بشكل كبير (الإيضاح في علل النحو: ٦٤- ٦٥؛ وأُصول التفكير النحوي: ١٨٩- ١٩٠.)

مما تقدم تبين لنا أنَّ التعليل وقواعد التوجيه كانت نشأتهما جنبًا إلى جنب بعد مرورهما بعدة أطوار إلى أنْ وصلا إلى مرحلة النضج، وإبراز ما يسمى بـ(قواعد التوجيه).

فقد تأثرت قواعد التوجيه بالتعليل تأثرًا واضحًا، وصرَّح بهذا الأستاذ تمام حسان بعد أنْ عرَّف قواعد التوجيه، وذكر سبب تسميته لها بهذا الاسم، وقد فصَّلنا هذا في موضعه.

ويؤكد هذا الارتباط الشديد في النشأة بينهما ما ذكرته الدكتورة خديجة الحديثي في أنَّ العلماء علَّلوا كلَّ حكمٍ نحوي منذ الخليل، سالكين في ذلك (مبدأ العلة)، وكذلك كل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية يجب أنْ يجدوا لها علة عقلية (المدارس النحوية)

وهذا يعني أنَّ قواعد التوجيه نشأت ابتداءً من عصر الخليل، ثم مرّت بأطوار متعددة، فبعد الخليل يأتي سيبويه وكتابه، فالمتتبع لهذا الكتاب يجد فيه كثيرًا من العلل، فلا يكاد يصدر حكمًا إلَّا وجد له تعليلاً، وبعد ذلك تتابع كتب النحاة الأوائل وصولاً إلى ابن السراج وكتابه (الأُصول)، وابن جني في خصائصه، إلى أنْ نصل إلى طور التأليف في العلل، وتتمثل بكتاب (الإيضاح في علل النحو) للزَّجَّاجي.

وعودًا على ذي بدء نقول: إنَّ قواعد التوجيه ارتبطت ارتباطًا وثيقًا مع التعليل، وتبرز عند النحويين حيث تبرز تعليلاتهم وتوجيههم للأحكام.

ثانياً: تسمية هذه القواعد بمصطلح (قواعد التوجيه):

لو تتبعنا هذا المصطلح في كتب النحويين الأوائل سواء كانوا من المتقدمين أو المتأخرين، لم ترد بهذا الاسم، لكنها كانت موجودة في كتبهم، ووردت في سياق التعليل للأحكام الواردة على شكل قواعد عامة، وقد عرفنا ذلك، ونضيف في هذا الجانب هنا من باب الفائدة، فمثلاً في باب التنازع في العمل، ذكر سيبويه: (ضربت وضربني زيدٌ، وضربتُ وضربني زيدًا)، فيقول: إنَّ الاسم يحمل على الفعل الذي يليه، أي: الذي سبقه أو الأقرب إليه، فيكون العامل في الاسم احد الفعلين، يقول سيبويه:

«فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يعلم أنَّ الأول قد وقع، إلَّا أنَّه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع»(الكتاب: ١/ ٧٣.)

فعلَّل إعمال أحد الفعلين بقاعدة توجيه، هي: (لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع)(الكافي في شرح الهادي: ١/ ٤٣٧) ، فقد جاءت هذه القاعدة على شكل تعليل نحوي. وترد أغلب القواعد في كتبهم بهذا الشكل.

وقد سميت هذه القواعد بـ(الأُصول) عند كثير من النحاة، وقد صرح بذلك ابن الأنباري، وسمَّاها بـ(الأُصول) وذلك في رده على الكوفيين في قوله (إنَّ وأخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر)؛ لأنَّ الخبر مرفوع بما رفع به قبل دخول (إنَّ). وأجابهم بقاعدة توجيه معينه: «ليس في كلام العرب عاملٌ يعمل في الأسماء النصبَ، إلَّا يعمل الرفع... فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس، ومخالفة الأُصول لغير فائدة»(أسرار العربية: ١٢٤)

ووردت هذه التسمية عند القدماء بهذا الاسم.

وقد سمَّاها ابن هشام بـ(أُمور كُليّة)، وقد عدَّها بـ(إحدى عشرة قاعدة) وذلك في باب من أبواب المغني، وجاء فيه: «في ذكر أُمور كلية يتخرج عليها ما يحصر من الصور الجزئية، وهي إحدى عشرة قاعدة»(المغني: ٨٨٤)

وقد سمَّاها السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو) حين جاء بقسم منها باسم (فن القواعد والأُصول العامة) (الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ١٢، ٦٤.)

ونوجز ما قاله العلماء القدامى في تسمية هذه القواعد أنهم لم يتفقوا على تسمية مصطلح معين لها، إنَّما أشاروا اليها في تعليل الأحكام، فبعضهم أطلق عليها (الأُصول)، ومنهم من أسماها (أُمور كلية)، ومنهم (قواعد أو أُصول عامة)، وغير ذلك من المسميات (مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها: ١٧٧؛ والأُصول: ١٩٠؛ والخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين: ٢٩٥.)

أما عند النحويين المعاصرين فقد اختلفت تسمية هذه القواعد أيضا، فمنهم من اتبع بعض من سبقه من الأوائل في الاصطلاح، ومنهم من اصطلح تسمية جديدة.

فقد جاءت تسمية هذه القواعد بـ(الأُصول) في مؤلفات لقسم من المُحدثين الذين ابتعوا الأوائل في هذا الاصطلاح، ولعلَّ السبب في اصطلاحهم لهذه التسمية أنهم اعتمدوا في دراسة هذه القواعد على ما جاء في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لابن الأنباري، ويذكر أنَّ هذا الكتاب تميز في شموله على العدد الأكبر من هذه القواعد التي استعملت في التعليل واستنباط الأحكام، وتوجيهها سواء كانت سماعًا أم قياسًا، وقد صرَّح بذلك تمَّام حسان في تعريفه لهذه القواعد، وقد عرفنا ذلك سابقًا، فهي لا تقل شأنا عن بقية الأُصول النحوية، لهذا اصطلح بعض المعاصرين بتسميتها (الأُصول).

أما من أسمى (قواعد التوجيه) بهذا الاسم، فهو الدكتور تمام حسان، وقد صرّح بذلك بقوله: «وإنَّما آثرتُ أنْ أُسميَ هذه القواعد (قواعد التوجيه) لارتباطها بالتعليل وتوجيه الأحكام»(الأُصول: ١٨٩) وذكرنا هذا في موطنه.

والمتأمل لتعريف تمام حسان لقواعد التوجيه الذي ذكرناه في مقدمة هذا العرض يجد أنَّ هذه القواعد لا تقل شأنا عن بقية الأُصول النحوية، كالسماع، والقياس، في ضبطها وتحكمها بها، وذلك بوصفه إيَّاها «تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية»(الأُصول: ١٩٠)، في كونها معايير ومقاييس لآرائهم وأحكامهم النحوية.

ولا بُدَّ هنا أنْ نبين الفرق بين قواعد التوجيه وقواعد الأبواب التي تعرف باسم (قواعد النحو)، فالعلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص، فـ(قواعد التوجيه) عامّة، و(قواعد الأبواب) خاصة، فمؤلفات النحو: جمعت (قواعد الأبواب) جمعًا مقصودًا، وذلك لأنَّ جمعها هو الغاية من وضع أي كتاب في النحو.

أما قواعد التوجيه: فتذكر منثورةً، وذلك أنَّ النحويين لم يقصدوا جمعها وتصنيفها، وانما أشاروا اليها عند الاستدلال والنقاش والتعليل للأحكام النحوية (الأُصول: ١٩٠.)

أما عن مصادر قواعد التوجيه: فتكثر هذه القواعد في كتب الخلاف النحوي، وكتب أُصول النحو، وبدرجة أقل في كتب الشروح.

المبحث الثالث

قواعد عامة

تعد قواعد التوجيه (مبادئ عامة) لا ترتبط بباب نحوي دون غيره، فهي توجيهات يسير عليها النحوي عند تفكيره في المسائل الجزئية، وهذه المبادئ بمثابة الدستور لدى النحويين.

وقد اختلف النحويون حول بعض هذه المبادئ، كذلك اختلفوا على غيرها من الأُصول النحوية، وبناءً على اختلافهم في الأُصول العامة وقواعد التوجيه صحَّ أنْ يقال للاتجاهين الرئيسين: اسم (مدرستين)، وذلك أنَّ لفظ "المدرسة" حين يطلق على اتجاه فكري معين يلتزم أنْ يكون لهذا الاتجاه منهجًا وفكرًا متميزًا، وأتباعًا لهذا الاتجاه. ولا تنشأ هذه المدارس في الاختلاف على المنهج الواحد حول المسائل الجزئية والفروع (الأصول: ٢٠٤)

وعودًا على عنوان هذا المبحث، نجد قواعد التوجيه تقع في ثلاثة أصناف:

الأول: وهو المبادئ أو القواعد التي اتفقت عليها المدرستان (البصرية، والكوفية)، ثم التزم بها مَن جاء بعدهم من النحويين، ولم يختلفوا بشأنها، وتسمى قواعد التوجيه هذه (قواعد عامة)، أو المشتركة بين المدرستين.

ومن هذه القواعد:

١- **(لا يُسوّى بين الأصل والفرع)، أو (درجة الفروع تنحطُّ عن درجة الأُصول):**

اختلف النحويون في عامل الرفع بعد (إنَّ) وأخواتها على رأيين:

الراي الأول: أنَّها تدخل على المبتدأ والخبر، فتعمل فيهما معًا، فتنصب الأول اسمًا لها، وترفع الثاني خبرًا لها. وهذا رأي البصريين.

وقد نصَّ سيبويه على أنَّ (إنَّ) تعمل عملين: الرفع، والنصب. ويذهب البصريون إلى أنَّها تعمل في الخبر الرفع لمشابهتها بالأفعال. ، وذُكر أنَّها تعمل هذا العمل لمشابهتها الأفعال من حيث إنَّها مبنية على الفتح كالماضي (الكتاب: ٢/ ١٣١؛ والمقتضب: ٤/ ١٠٩؛ والأُصول في النحو: ١/ ٢٣٠.)

الرأي الثاني: إنَّ (إنَّ) وأخواتها لا تعمل الرفع في الخبر، فهو باقٍ على حاله الذي كان عليه قبل دخول (إنَّ)، وهو مذهب الكوفيين (الأُصول في النحو: ١/ ٢٣٠؛ والإنصاف: ١/ ١٧٦.)

وقد احتجَّ الكوفيون لمذهبهم بذات القاعدة التي تقول (درجة الفروع تنحط عن درجة الاصول)، لكن من وجه آخر وهو أنَّ هذه الحروف فرع عن الفعل، ويترتب على هذا أنَّها تكون أضعف منه؛ لأنَّ الفروع أضعف من الأُصول، فالقياس أنْ لا تعلم هذه الحروف في الخبر، وذلك لانحطاط الفروع عن الأُصول؛ لأنَّها لو أُعملت لأدى ذلك إلى التسوية بين الفروع والأُصول، فيجب أنْ يبقى الخبر على رفعه قبل دخولها(الإنصاف: ١/ ١٧٦.)

ولو تأملنا قول الزنجاني (ووافقنا الكوفيون)، ويقصد بـ(وافقنا): أصحابه البصريين، ففي هذا القول جملة أدلة استدلَّ بها الزنجاني على إبطال رأي الكوفيين، منها:

وجه احتجاجهم بقاعدة التوجيه المذكورة، وهو أنَّ عمل (إنَّ) الرفع بالخبر، ليس فيه تسوية بين الأصل (الفعل)، والفرع (إنَّ)؛ لأنَّه قد حصلت المخالفة بين الأصل والفرع بتقديم المنصوب على المرفوع.

كذلك أفسد رأيهم بان الخبر باقٍ على حاله وهو الرفع قبل دخولها؛ لأنَّ الترافع بين المبتدأ والخبر قد زال بدخول هذه الحروف على المبتدأ، فلو سلّمنا بانه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله لأدى ذلك إلى أنْ يرتفع الخبر بغير عامل، وذلك غير مقبول (الأُصول في النحو: ١/ ٢٣٠؛ والإنصاف: ١/ ١٧٩.)

٢- **(لا يجتمع عاملان على معمول واحد):**

النحويون على اختلاف في هذه المسألة بثلاثة آراء:

الراي الأول: عدم جواز العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل استكمال الخبر، وذلك تجنبًا من أنْ (يعمل عاملان على معمول واحد)، وهما: (إنَّ) والاسم المعطوف المبتدأ (عمرو)، في نحو قولك: (إنَّ زيدًا وعمرو قائمان)، وذلك محال، وهذا رأي البصريين (الإنصاف: ١/ ١٨٧.)

وقد نصَّ سيبويه واعترض على من قال بجواز ذلك، واصفًا ذلك بـ(الغلط) بقوله: «واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان وذاك أن معناه معنى الابتداء»(الكتاب: ٢/ ١٥٥؛ الأُصول في النحو: ١/ ٢٥٣؛ وشرح المفصل: ٨/ ٦٨؛ والكافي في شرح الهادي: ١/ ٥٤٢.)

الرأي الثاني: جواز الرفع مطلقًا، سواء ظهر فيه عمل (إنَّ) ام لم يظهر، نحو (إنَّ زيدًا وعمرو قائمان)، و(إنَّك وبكر منطلقان) (الإنصاف: ١/ ١٨٦؛ وشرح التسهيل: ٢/ ٥١؛ ومغني اللبيب: ٢/ ٥٢٦- ٥٢٧.)

واحتج أصحاب هذا الرأي بجملة أدلة، منها:

١. قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ}(سورة المائدة: ٦٩) في عطف (الصابئون) على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر، وهو قوله: {مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ}(الإنصاف: ١/ ١٨٦؛ وشرح المفصل: ٦٩/٨.)

٢. إنَّهُ جاء في بعض كلام العرب (إنَّك وزيدٌ ذاهبان)، وقد أورده سيبويه في كتابه مستدلاً بذلك بعدم جواز العطف (الإنصاف: ١/ ١٨٦؛ وشرح المفصل: ٦٩/٨؛ والكافي في شرح الهادي: ١/ ٥٤٠- ٥٤١)

الرأي الثالث: جاز العطف بالرفع على ما لم يظهر في الإعراب، نحو قولك: (إنَّك وعمرو قائمان)، وهذا رأي الفرَّاء، وقد استدلَّ الفراء على رأيه بقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ} ، وذلك في عطف (الصابئون) بالرفع على (الذين)، لعدم ظهور الإعراب في الاسم الموصول (معاني القرآن للفراء: ١/ ٣١٠- ٣١١)

ولا بُدَّ لنا من الترجيح بين أحد هذه الآراء في هذه المسألة.

أرى أنَّ الرأي الراجح هو ما ذهب إليه البصريون بعدم الجواز بالعطف على موضع (إنَّ) بالرفع في نحو قولنا: (إنَّ زيدًا وعمرو قائمان)، وذلك:

- تجنبًا من أنْ يعمل عاملان في معمول واحد، وذلك محال، وهي قاعدة توجيه عامة، والعاملان هما: (إنَّ) والاسم المعطوف (عمرو) على الموضع، فيكون الخبر معمولاً لعاملين، هما: (إنَّ) والابتداء، وذلك غير ممكن.
- قوة وجوه الرد التي جاء بها الزنجاني ضد الكوفيين القائلين بالجواز(الكتاب: ٢/ ١٥٥؛ وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٧٧- ١٧٨)

٣- **(لا يجوز الجمع بين العِوض والمُعوَّض):**

اختلف النحويون في مسألة (هل الميم في (اللهم) عوض عن حرف النداء "يا"، أو لا؟) على رأيين:

الراي الأول: إنَّ هذه الميم المشددة هي عوض عن حف النداء في قولنا (يا الله) (الكتاب: ٢/ ١٩٦؛ والإنصاف: ١/ ٣٤١)

وأورد سيبويه في كتابه قول الخليل في أنَّ قولنا: (اللهمَّ) نداء، والميم في آخر الكلمة بدل من (يا) في أولها (الكتاب: ٢/ ١٩٦)

وقد احتجَّ أصحاب هذا الرأي بأنْ قالوا: إنَّما قلنا هذا القول؛ لأنَّ الأصل (يا الله)، ولمّا أدخلوا الميم حذفت (يا)، وبما أنَّ الميم المشددة حرفين، و(يا) حرفين فإنَّ الذي يستفاد من قولنا (اللهمَّ) يستفاد من القول (يا الله)، فهذا كله يدلل على أنَّ الميم عوض عن (يا)؛ لأنَّ العوض هو الذي يقوم مقام المعوض، ولهذا لا يجمع بينهما إلَّا في ضرورة الشعر(الإنصاف: ١/ ٣٤٣)، كقول الشاعر:

وما عليك أنْ تقولي كلما ... صليتِ أو سبحتِ اللهمَّا(لم يذكر قائل البيت، ذكر في الانصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٤١؛ وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٨٤؛ وخزانة الأدب: ٢/ ٢٩٦.)

فقد جمع بين العوض والمعوض، وهذا من ضرورة الشعر على رأي البصريين.

الرأي الثاني: وهو إنَّ الميم في (اللهمَّ) ليس عوضًا من (يا) النداء، إنَّما الأصل في (اللهمَّ) يا الله أمنا بخير. وهذا مذهب الكوفيين(الإنصاف: ١/ ٣٤١؛ وارتشاف الضرب: ٤/ ٢١٩١.)

وقد وجدنا هذا القول عند الفراء(معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٠٣)

واحتج الكوفيون على جواز الجمع بين الميم و(يا) النداء لأنَّ الأصل فيه (يا الله أمنا بخير)، لكن صح أنْ نقول: اللهمَّ، لكثرة الكلام، وطلبًا للخفة (الإنصاف: ١/ ٣٤١)

كذلك احتج الكوفيون بالسماع من الشعر، وقد أسلفنا بيتًا شعريًا من استشهادهم في موضع سابق في هذه المسألة (الإنصاف: ١/ ٣٤٥)

ولا بد لنا من ترجيح أحد الرأيين في هذه المسألة:

أرى أنَّ الرأي الراجح هو ما ذهب إليه البصريون، وذلك:

- أنَّ احتجاج الكوفيين بالشعر هو محمول على الضرورة.

٤- **(التصغير يردُّ الأشياء إلى أُصولها):**

وقد اختلف النحويون في مسألة (وزن إنسان) وأصل اشتقاقه على آراء، منها:

الرأي الأول: إنَّ وزن (إنسان) فعلان، فهو مشتق من (الأُنس) فالهمزة أصل، وهي فاء الكلمة، ويكون تصغيره على وزن (فُعيليان)، تقول: أُنيسيان، وهذا رأي البصريين(الكتاب: ٤/ ٢٥٩؛ والمقتضب: ١/ ١٧١؛ والإنصاف: ٢/ ٨٠٥.)

الرأي الثاني: وهو قول الكوفيين، وقد أورده الزنجاني بقوله: «ومذهب الكوفيين أنَّه مشتق من النسيان؛ لأنَّه ينسى»(الكتاب: ٤/ ٢٥٩؛ والمقتضب: ١/ ١٧١؛ والإنصاف: ٢/ ٨٠٥.)

واحتج الكوفيون على ما جاءوا به من السماع.

وقال أبو تمام:

سميت إنسانًا لأنَّك ناسي(البيت في شرح شواهد

لا تنسين تلك العهود فإنَّما الشافية: ٤/ ٢٩٧.)

فوزنه بالتكبير (إفعان)؛ لأنَّ اللام محذوفة، وفي التصغير (أُفيعلان)؛ لأنَّ اللام ثابتة» (الإنصاف: ٢/ ٨١١؛ وشرح المفصل: ٥/ ١٣٣؛ وتوجيه اللمع: ٥٦٨)

واحتج الكوفيون لرأيهم بأنَّ إنسان مأخوذ من النسيان، والهمزة فيه ليست أصلية، بل زائدة، وحذفت منه الياء لكثرة الاستعمال في أنَّ ذلك جرى على ألسنتهم.

والذي يدلُّ على أنَّ (إنسان) مأخوذ من النسيان، وذلك لأنه يصير في حال تصغيره (أُنيسيان)، فترد الياء عند التصغير، وإن الاسم يكثر استعماله مكبرًا، ويقل عند التصغير (والتصغير يرد الأشياء إلى أُصولها) (الإنصاف: ٢/ ٨١١؛ وشرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٥٦٤.)

ومن الملاحظ أنَّ الكوفيين استشهدوا كذلك بقاعدة التوجيه التي تقول (التصغير رد الأشياء إلى أصولها) لكن استشهادهم هذا كان من وجه آخر كما رأينا.

ونصل إلى الترجيح بين أحد الرأيين في مسألة وزن (إنسان) وأصل اشتقاقه:

أرى أنَّ الرأي الراجح هو ما ذهب إليه البصريون من أنَّ إنسان على وزن (فعلان)، ومشتق من (الأُنس) وتصغيره (أُنيسيان) على وزن (فعيليان)، وذلك:

- للتعليل من أنَّ اشتقاقه من الانس أوسع مجالاً وأكثر استعمالاً من اشتقاقه من النسيان، وذلك للتصاريف التي ذكرت، والتي دلت على أنَّ الهمزة أصل، وهي فاء الكلمة، فيكون إنسان على وزن (فعلان).

الخاتمة

الحمد لله أكمل الحمد على كل حال، والصلاة والسلام على سيد المرسلين كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمَّا بعدُ:

فبعد إتمام هذا البحث، والتطواف بين مصادر العربية قديمها وحديثها، وقد وصلت في هذا البحث إلى أنَّ (قواعد التوجيه) هي الضوابط المنهجية التي التزم بها النحاة في نظرهم للمادة اللغوية، وعند استنباط الاحكام، فبعض هذه القواعد تكون بمثابة ضوابط منهجية للاستدلال بأدلة النحو كالسماع والقياس، وبعضها يهدف إلى ضبط الأحكام النحوية العامة. ومعنى هذا أنَّ بين قواعد التوجيه والأُصول النحوية علاقة عموم وخصوص، في حين أنَّ قواعد التوجيه أعم من أصول النحو، فقد كانت هذه القواعد بمثابة مبادئ عامة التزم بها النحاة للاستدلال بأدلة النحو.

المصادر

القرآن الكريم

١. ابن الخباز، أحمد بن الحسين. (٢٠٠٧). توجيه اللمع: شرح كتاب اللمع ,تحقيق: فايز زكي , ط٢, دار السلام.

٢. ابن السراج، محمد بن سهل. (١٩٩٩). الأصول في النحو ,تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٤, مؤسسة الرسالة.

٣. ابن الشجري، هبة الله بن علي. (د.ت). أمالي ابن الشجري , تحقيق: محمود محمد الطناحي,مكتبة الخانجي.

٤. ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي (١٩٩٠). شرح تسهيل الفوائد ,تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون،هجر للطباعة والنشر.

٥. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف. (١٩٨٥). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ,تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله, ط٦, دار الفكر.

٦. ابن يعيش، يعيش بن علي. (٢٠٠١). شرح المفصل للزمخشري ,تقديم: إميل بديع يعقوب، ط١, دار الكتب العلمية.

٧. أبو المكارم، علي. (د.ت.). أصول التفكير النحوي, دار غريب.

٨. أبو المكارم، علي. (د.ت.). تقويم الفكر النحوي, دار غريب.

٩. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (١٩٩٨). ارتشاف الضرب من لسان العرب ,تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١,مكتبة الخانجي.

١٠. الأزهري، خالد بن عبد الله. (د.ت). شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو, تحقيق :محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية.

١١. الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (١٩٧٨). شرح الرضي على الكافية , تحقيق: يوسف حسن عمر،جامعة قاريونس.

١٢. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (د.ت.) أسرار العربية تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي.

١٣. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (د.ت). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين , تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

١٤. البغدادي، عبد القادر بن عمر. (١٩٩٧). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ,تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٤, مكتبة الخانجي.

١٥. البغدادي، عبد القادر بن عمر. (د.ت). شرح شواهد الشافية, دار الكتب العلمية.

١٦. تمام حسان. (د.ت). الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب, عالم الكتب.

١٧. الجاسم، محمود حسن. (د.ت). القاعدة النحوية: تحليل ونقد, دار الفكر المعاصر.

١٨. الجوهري، إسماعيل بن حماد. (١٩٨٧). الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية ,تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤, دار العلم للملايين.

١٩. الحديثي، خديجة. (د.ت). المدارس النحوية, مكتبة اللغة العربية – المتنبي.

٢٠. الحلواني، محمد خير (١٩٧٥). الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين.

٢١. الحلواني، محمد خير. (١٩٨٣). أصول النحو العربي ,ط٢, دار الأطلسي.

٢٢. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. (١٩٧٩). الإيضاح في علل النحو ,تحقيق: مازن المبارك،دار النفائس.

٢٣. الزنجاني، عبد الوهاب بن إبراهيم. (٢٠٢٠). الكافي في شرح الهادي ,تحقيق: محمود فجال وأنس محمود الفجال, ط ١, دار النور المبين.

٢٤. سيبويه، عمرو بن عثمان. (١٩٨٨). الكتاب ,تحقيق :عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي.

٢٥. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (١٩٨٥). الأشباه والنظائر في النحو , تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط١,مؤسسة الرسالة.

٢٦. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (٢٠٠٦). الاقتراح في علم أصول النحو ,تحقيق: عبد الحكيم عطية وعلاء الدين عطية، دار البيروتي.

٢٧. صالح، محمد سالم. (٢٠٠٩). أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري, دار السلام.

٢٨. صبري، محمد حسنين. (٢٠٠٨). تعدد التوجيه النحوي, دار غريب للطباعة والنشر.

٢٩. الفراء، يحيى بن زياد. (د.ت). معاني القرآن , تحقيق : أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٣٠. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. (٢٠٠٥). القاموس المحيط ,تحقيق: مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، مؤسسة الرسالة.

٣١. المبرد، محمد بن يزيد. (د.ت). المقتضب ,تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.

٣٢. مكرم، عبد العال سالم. (١٩٨٠). مدرسة البصرة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة, مطابع الشرق.

References

the Holy Quran

1. Ibn al-Khabbaz, Ahmad ibn al-Husayn. (2007). Tawjih al-Luma': Sharh Kitab al-Luma', edited by Fayez Zaki, 2nd ed., Dar al-Salam.
2. Ibn al-Siraj, Muhammad ibn Sahl. (1999). Al-Usul fi al-Nahw, edited by Abd al-Husayn al-Fatli, 4th ed., Mu'assasat al-Risalah.
3. Ibn al-Shajari, Hibat Allah ibn Ali. (n.d.). Amali Ibn al-Shajari, edited by Mahmud Muhammad al-Tanahi, Maktabat al-Khanji.
4. Ibn Malik, Muhammad ibn Abd Allah al-Ta'i (1990). Sharh Tashil al-Fawa'id, edited by Abd al-Rahman al-Sayyid and Muhammad Badawi al-Makhtun, Hajar for Printing and Publishing.
5. Ibn Hisham al-Ansari, Abd Allah ibn Yusuf. (1985). Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib, edited by Mazin al-Mubarak and Muhammad Ali Hamd Allah, 6th ed., Dar al-Fikr.
6. Ibn Ya'ish, Ya'ish ibn Ali. (2001). Sharh al-Mufassal li'l-Zamakhshari, introduction by Emil Badi' Ya'qub, 1st ed., Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah. Abu al-Makarim, Ali. (n.d.). The Foundations of Grammatical Thought, Dar Gharib.
7. Abu al-Makarim, Ali. (n.d.). Evaluating Grammatical Thought, Dar Gharib.
8. Abu Hayyan al-Andalusi, Muhammad ibn Yusuf. (1998). Entrenching the Essence of the Arabic Language, edited by Rajab Uthman Muhammad, 1st ed., Maktabat al-Khanji.
9. Al-Azhari, Khalid ibn Abdullah. (n.d.). Commentary on al-Tasrih 'ala al-Tawdih 'ala Alfiyyat Ibn Malik fi al-Nahw, edited by Muhammad Basil Uyun al-Sud, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya.
10. Al-Astarabadi, Radi al-Din Muhammad ibn al-Hasan. (1978). Commentary on al-Radi 'ala al-Kafiya, edited by Yusuf Hasan Umar, Garyounis University.
11. Al-Anbari, Abd al-Rahman ibn Muhammad. (n.d.). Secrets of Arabic, edited by Muhammad Bahjat al-Bitar, Arab Scientific Academy.
12. Al-Anbari, Abd al-Rahman ibn Muhammad. (n.d.). Fairness in Matters of Disagreement between the Basran and Kufan Grammarians, edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Fikr. Al-Baghdadi, Abd al-Qadir ibn Umar. (1997). Khizanat al-Adab wa Lub Lubab

Lisan al-Arab, edited and explained by Abd al-Salam Muhammad Harun, 4th ed., Maktabat al-Khanji.
13. Al-Baghdadi, Abd al-Qadir ibn Umar. (n.d.). Sharh Shawahid al-Shafiya, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.
14. Ibn Malik, Muhammad ibn Abd Allah al-Ta'i (1990). Sharh Tashil al-Fawa'id, edited by Abd al-Rahman al-Sayyid and Muhammad Badawi al-Makhtun, Hajar for Printing and Publishing.
15. Tammam Hassan. (n.d.). Al-Usul: Dirasa Ibtisamlujiyya lil-Fikr al-Lughawi 'ind al-'Arab, Alam al-Kutub.
16. Al-Jasim, Mahmoud Hassan. (n.d.). Al-Qa'ida al-Nahwiyya: Tahlil wa Naqd, Dar al-Fikr al-Mu'asir.
17. Al-Jawhari, Ismail ibn Hammad. (1987). Al-Sihah: Taj al-Lughah wa Sihah al-'Arabiyya, edited by Ahmad Abd al-Ghafur Attar, 4th ed., Dar al-'Ilm lil-Malayin.
18. Sabri, Muhammad Hasanein. (2008). The Multiplicity of Grammatical Interpretations, Dar Gharib for Printing and Publishing.
19. Al-Farra', Yahya ibn Ziyad. (n.d.). The Meanings of the Qur'an, edited by Ahmad Yusuf al-Najati, Muhammad Ali al-Najjar, and Abd al-Fattah Ismail Shalabi, Egyptian House for Authorship and Translation.
20. Al-Hadithi, Khadija. (n.d.). Al-Madaris al-Nahwiyya, Maktabat al-Lughah al-'Arabiyya - al-Mutanabbi.
21. Al-Halwani, Muhammad Khair (1975). Al-Khilaf al-Nahwi bayna al-Basriyyin wa al-Kufiyyin.
22. Al-Halwani, Muhammad Khair. (1983). Usul al-Nahw al-'Arabi, 2nd ed., Dar al-Atlasi. Al-Zujaji, Abd al-Rahman ibn Ishaq. (1979). Al-Idah fi Ilal al-Nahw (Clarification of the Reasons for Grammar), edited by Mazen al-Mubarak, Dar al-Nafais.
23. Al-Zanjani, Abd al-Wahhab ibn Ibrahim. (2020). Al-Kafi fi Sharh al-Hadi (The Sufficient Explanation of al-Hadi), edited by Mahmoud Fajjal and Anas Mahmoud al-Fajjal, 1st edition, Dar al-Nur al-Mubin.
24. Sibawayh, Amr ibn Uthman. (1988). Al-Kitab (The Book), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Maktabat al-Khanji.
25. Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr. (1985). Al-Ashbah wa al-Naza'ir fi al-Nahw (Similarities and Analogies in Grammar), edited by Abd al-Aal Salem Makram, 1st edition, Mu'assasat al-Risalah.

26. Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr. (2006). Al-Iqtirah fi Ilm Usul al-Nahw (The Proposal in the Science of the Principles of Grammar), edited by Abd al-Hakim Atiyyah and Ala' al-Din Atiyyah, Dar al-Bayruti.
27. Salih, Muhammad Salem. (2009). Usul al-Nahw: Dirasah fi Fikr al-Anbari (The Principles of Grammar: A Study in the Thought of al-Anbari), Dar al-Salam.
28. Sabri, Muhammad Hasanein. (2008). The Multiplicity of Grammatical Interpretations, Dar Gharib for Printing and Publishing.
29. Al-Farra', Yahya ibn Ziyad. (n.d.). The Meanings of the Qur'an, edited by Ahmad Yusuf al-Najati, Muhammad Ali al-Najjar, and Abd al-Fattah Ismail Shalabi, Egyptian House for Authorship and Translation.
30. Al-Fayruzabadi, Muhammad ibn Ya'qub. (2005). Al-Qamus al-Muhit, edited by the Al-Risalah Center for Studies and Heritage Research, Al-Risalah Foundation.
31. Al-Mubarrad, Muhammad ibn Yazid. (n.d.). Al-Muqtabas, edited by Muhammad Abd al-Khaliq Adhimah, Alam al-Kutub.
32. Makram, Abd al-Aal Salim. (1980). The Basra School of Grammar in Egypt and the Levant in the Seventh and Eighth Centuries AH, Al-Sharq Press.